منزلا ثانيهما حال من ضمير حملا الراجع الى الاسمين وقوله منزلة الثانية مما قبلها اى فى فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها واعترض اللقانى هذا الحد بانه لا يشمل نحو معدى كرب ولا نحو سين ومنشا ووجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة فى احوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب فلو عدلا لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتا التانيث التى قد يكون ما قبلها ساكنا كما فى بنت واخت دون ها التانيث فتامل قوله ومعدى كرب بكسر الدال سنذوذا والقياس فتحها كمرى ومسيح قاله المصرح هنا لكن قال فى باب النداء سمى معدى كرب عداه الكرب اى عاونه اه وقضيته انه اسم مفعول اعل اعلال مرمى فلا شذوذ فى كسر الدال لا مفعل فانه خلاف المعروف المذكور قاله الرودانى ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف بابه اذ القياس تشديد ها كما فى مرى قوله يبنى على الفتح اى كان الاولى والاخصر بنى على ما كان عليه من فتح او سكون لانهما ليسا للبنا قوله تشبها بخمسة عشر اى تشبيها بصنوف اخر من المزجى وهو المركب العددى فلا يقتضى كلامه ان العددى ليس من المزجى كما زعمه البعض تبعا للغير ولا ينافيه تعريفه السابق لان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحلى كما مر لكن قال ياسين اذا كان العددى من المزجى ورد انه اذا سمى به يحكى كما صرح به اللقانى والناظم لم يذكر الحكاية فى المزجى اه وهو مدفوع بانه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وان لم يصرح بذكر الحكاية فى المزجى لان كلامه فى المزجى غير العددى قوله وقد بنيا وهو صدره الى عجزه فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف

وغيره

وغيره نحو هذا رام هرمز ويجرى الاول بوجوه الاعراب الاان الفتحة لا تظهر فى المثنى نحو معدى كرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوه الاعراب اه وما سمى بايضاح وزيادة من الجمع قوله لما سلوه علة لكون البنا على الكسر لان مراده بما سلوه كون الكسر الاصل فى التخلص من التقا الساكنين واما اصل التقا فلان وزنه اسم صوت وهو مبنى لما سيانى فى بابه فبنى على تغليب الجانب الصوتى لانه الاخر قوله وقد يعرب غير منصرف اى وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر قاله فى الجمع قوله وهو على ضربين اى نبه على حكمة تعداد الامثلة ويحتمل ان تكون حكمته الاشارة الى انه لا فرق فى الجزء الاول بين ان يكون مع با الحركات المذكورة وفى الثانى بين ان يكون منصرفا او غير منصرف قوله واعل به اعراب غيره من المتضايفين اى لانهم اجروا على كلمتيه احكاما قبل العلمية فاعربوا الجزئين واعطوا اخره الاخير حكم العلم فمنعوا صرف ابو وهريرة فى بنات اوبر وابى هريرة وقالوا جا ابو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع ان الموصوف بابن مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره قوله ووصفوا اى العرب واسناد الوضع اليهم مجاز لكونه ظهر على السنتهم والا فالواضع على الاصح هو الله تعالى وفى كلامه اشارة الى ان علم الجنس سماعى فلا يقاس على ما ورد منه قوله غالبا وقد يوضع العلم الجنسى لجنس يولون كما سيذكره الشيخ الخاتمة قوله والوضع على عام لتشمله ما لا يعد وبنائه وقوله واحناش بجامهملة ثم شين معجمة اخره عطف مغاير لان الحنش كما فى القاموس لذى باب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام وحشرات الارض وهى صغار دوابها قوله لعدم الداعى علة للغوات والداعى هو اللغة

Copyright King Saud University